



القاهرة في: 07 مارس 2021

الأستاذه الفاضله / هبه الصبرفي

مساعد رئيس البورصه والمشرف على قطاع الإفصاح

تحيه طيبه وبعد...،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم ملخص القرارات الجومرية الصادرة عن مجلس إدارة شركة سي آي كابيتال القابضة للإستثمارات المالية .

وتفضيلوا سعادتكم بقبول فائق الإحترام والتقدير...،

مسئول علاقات المستثمرين

محمد أحمد إسماعيل



ملخص القرارات الجوهيرية الصادرة عن مجلس إدارة

شركة سي آي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية

في ضوء عرض الشراء الإجباري المقدم من بنك مصر لشراء حتى نسبة 90% من أسهم الشركة والمنشور على شاشات البورصة بتاريخ 11 فبراير 2021، وفي ضوء قرار مجلس إدارة الشركة بتاريخ 11 فبراير 2021 بتعيين مكتب بيكرتيلي وحيد عبد الغفار وشركاه كمستشار مالي مستقل لتقدير القيمة العادلة لأسهم الشركة بناءً على طلب الهيئة العامة للرقابة المالية، ووفقاً للمادة رقم (338) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والتي تلزم المجلس بإبداء رأيه في مدى جدوى عرض الشراء ونتائجها وأهميته للشركة ومساهمتها والعاملين فيها، فقد عقد مجلس إدارة الشركة إجتماعه يوم الأربعاء الموافق 03 مارس 2021 في تمام الساعة الثانية والنصف ظهراً بمقر الشركة الكائن في مبني جاليريا 40 - الشيف زايد، حيث أطلع المجلس على تقرير المستشار المالي المستقل المقدم بتاريخ 03 مارس 2021 والذي خلص إلى أن القيمة العادلة لسعر سهم الشركة الناتج عن الدراسة المقدمة من المستشار المالي المستقل "مكتب بيكرتيلي وحيد عبد الغفار وشركاه" يبلغ 5.73 جنيه مصرى في حين أن سعر عرض الشراء الإجباري المقدم من بنك مصر يبلغ 4.70 جنيه مصرى للسهم، وحيث أن المستشار المالي المستقل أرسل خطاباً إلى الشركة بتاريخ 6/3/2021 أفاد فيه أن السعر العادل للسهم في حالة استحواذه بنك مصر على 51% فأكثر من أسهم رأس المال الشركة يبلغ 5.60 جنيه مصرى وفي حالة شرائه لنسبة أقل من 51% يكون السعر العادل هو 5.73 جنيه مصرى، فقد إنعقد مجلس إدارة الشركة للمرة الثانية الساعة التاسعة من صباح يوم الأحد 7/3/2021 لمناقشة ما ورد بهذا الخطاب، وأكَّد ما سبق أن قرره في إجتماعه السابق أن القيمة العادلة لسهم الشركة تزيد عن سعر العرض المقدم بنسبة تتراوح بين 19.15% و 21.91%، ورغم أن المجلس يرى أن مقدم العرض لديه من الملاءة المالية والخبرة الفنية والسمعة ما يجعله قادرًا على تمكين الشركة من النمو سريعاً، إلا أن المجلس يرى عدم مناسبة السعر المعروض. هذا وقد اعترض تسعة (9) أعضاء على العرض أي بنسبة (100%) من الأعضاء الحاضرين المصوّتين.

